مجلة الشرق الأوسط للنشر العلمي
المجلد (٧) العدد (١)
الإصدار الحادي العشرون
٢٠٢٤ (٧١-٧٨)

أثر الرقابة الالكترونية بالحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية

الدكتور حمدان عبد القادر عيسى غنيمات
الدكتور بهاء الدين عمر عبد الفتاح عبد الله
أستاذ مساعد بالقانون العام

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ٧ مارس ٢٠٢٤م

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف على اثر الرقابة بالحد من الفساد الإداري في المؤسسات الحكومية، حيث تقدم الإدارة الالكترونية أدوات وتطبيقات جديدة لمكافحة الفساد الإداري، على سبيل المثال: الخدمات الالكترونية، المشاركة الالكترونية، الرقابة الالكترونية المشتريات الالكترونية، العدالة الالكترونية، وإدارة الموارد البشرية الالكترونية، وتعد كلها آليات ذات كفاءة، وذلك من خلال اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لاسيما فيما يتعلق بمسائل الشفافية، إذ تجعل المؤسسات الإدارية العامة والمواطنين، من خلال ممارسة المبادئ الحديثة للإدارة، مثل المشاركة، النظام المفتوح، الشفافية، زيادة الكفاءة وتحسين الأداء، وتؤكد أن المساءلة الحكومية القائمة على الأداء، توجب أن تتشارك الجهود لزيادة مشاركة المواطنين.

وجاءت خطة الدارسة متمثلة في ثلاث مطالب، استعرض المطلب الأول بمفهوم الرقابة الالكترونية وتقديرها فتعد الرقابة تجميع قدرات الحوسبة والإدارة الإفراد في إطار اتصال والتواصل وتفاعل للتحقيق في سير أعمال الإدارة وفقا للقانون، وثم استعرض خصائص الرقابة ومنها القدرة على تحقيق نتائج شاملة وسريعة مقابل الرقابة التقليدية كونها مرنة بما فيه الكفاية لكي تعمل بكفاءة حتى إذا تم تغيير الخطط، وأيضا بيان مميزات الرقابة الالكترونية عن الرقابة التقليدية من أهم هذه المميزات التخلص من الإجراءات البيروقراطية للرقابة عن الإدارة ذاتها.

وثالث الكشف عن أنواع الرقابة الالكترونية التي تعددت من دولة إلى أخرى حسب التنظيم القانوني والسياسي الذي تتبعه وتنقسم إلى رقابة تشريعية وإدارية وقضائية.

*** المقدمة**

تعني كلمة فساد " سوء استخدام أو استعمال المنصب أو السلطة للحصول على أو إعطاء ميزة من اجل تحقيق مكسب مادي أو قوة أو نفوذ على حساب الآخرين.

وان الفساد المالي والإداري مفهوم واسع لا يمكن أن يحويه تعريف مانع وجامع له ولذ كان ينظر إلى الفساد من خلال المفهوم الواسع وهو "الخلل بشرف الوظيفة ومهنتها وبالقيم والمعتقدات التي يؤمن بها الشخص".

كما ويذكر أن الفساد المالي والإداري يحتوي على قدر من الانحراف المتعمد في تنفيذ العمل المالي والإداري المناط بالشخص، غير أن ثمة انحرافا مالياً وإداريا يتجاوز فيه الموظف القانون وسلطاته الممنوحة دون قصد سيء بسبب الإهمال واللامبالاة، وهذا الانحراف لا يرقى إلى مستوى الفساد المالي والإداري لكنه انحراف يعاقب عليه القانون وقد يؤدي في النهاية إذا لم يعالج إلى فساد مالي وإداري. وحسب التقرير الأول للجنة الشفافية والنزاهة لسنة 2000تم تعريف الفساد المالي والإداري بأنه إساءة استغلال السلطة المرتبطة بمنصب معين بهدف تحقيق مصالح شخصية على حساب المصالح العامة ومنه "إصدار قرارات لتحقيق مصالح شخصية، التربح "، كما أنه " السلوك البيروقراطي المنحرف الذي يستهدف تحقيق منافع ذاتية بطريقة غير شرعية وبدون وجه حق".

ما يترتب على الفساد المالي والإداري من آثار اقتصادية وسياسية واجتماعية سيئة تؤثر بشكل مدمر على المجتمع، وآثار مدمرة تطال كل مقومات الحياة في الدولة، فتضيع الأموال والثروات والوقت والطاقات وتعرقل سير الأداء الحكومي وانجاز الوظائف والخدمات، وتقود إلى تخريب وإفساد ليس على المستوى الاقتصادي والمالي فحسب، بل في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية، ناهيك عن التدهور الخطير في مؤسسات ودوائر الخدمات العامة المتصلة بحياة المواطنين. ويعد الفساد المالي والإداري المعرقل الرئيسي لخطط وبرامج التنمية إذ تتحول معظم الأموال المخصصة لتلك البرامج لمصلحة أشخاص معينين من خلال استغلال مراكزهم أو الصلاحيات المخولة لهم.

وبذلك تعرقل عملية التنمية ويتفشى التخلف والفساد وينعكس بدوره على مجالات الحياة كافة وفي ذلك خسارة كبيرة للمال والجهد والوقت وضياع فرص التقدم والنمو والازدهار.

*** مشكلة الدراسة**

نظراً لما تسببه ظاهرة الفساد الإداري والمالي وانتشاره في الجهاز الاداري للدولة من معوقات اقتصادية وثقافية واجتماعية، وغير ها من المعوقات التي تقوض وبجدارة كافة أركان المجتمع وتعمل على تدني كافة الخدمات المقدمة له من صحية وتعليمية وغذائية وقضائية وغيرها من الخدمات، كان البد البحث وبقوة عن آليات من شأنها أن تعمل على القضاء على هذه الظاهرة وليس فقط الحد منها، والضرب بيد من حديد على أوجه الفساد الإداري والمالي في الجهاز الإداري للدولة الذي يعد من أسباب رقي وتقدم الدولة أو من أسباب سقوطها نحو الهاوية.

لذا تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول مدي كفاية الآليات القانونية التي تتخذها الأردن لمكافحة مظاهر الفساد الإداري والمالي في الجهاز الإداري بالدولة؟

*** منهجية الدراسة**

اقتضت هذه الدارسة ضرورة استخدام الباحث المنهج التحليلي المقارن عن طريق قراءة المراجع ذات الصلة بالفساد الاداري والمالي وآليات مكافحتها، والمنهج المقارن ومع عدة مراجع تصب في هذا الموضوع.

*** مفهوم الفساد الإداري وأنواعه**

يعتبر الفساد الاداري والمالي من أخطر أنواع الفساد على الاطلاق، وذلك نظرا لما يصيب الجهاز الاداري في الدولة بالشلل التام ويجعله غير قادر على النهوض بالمهام المنوطة به، فهو مشكلة تتسم بالخطورة، وذلك نتيجة لآثار السلبية الضارة الهدامة المترتبة عليه، فما هو الا وسواس ينخر في جسد الامة والوطن ويؤثر في كيان المجتمع، ويعيق أي برامج للتنمية تقوم بها الدولة، كل ذلك بالإضافة إلى قضاءه بشكل تام على مبادئ العدالة والنزاهة والمساواة داخل المجتمع [1].

*** مفهوم الفساد الإداري**

هناك من عرفه بأنه (استخدام السلطة العامة من أجل كسب أو ربح شخص، أو من أجل تحقيق هيبة أو مكانة اجتماعية، أو من أجل تحقيق منفعة لجماعة، أو طبقة ما بالطريقة التي يترتب عليها خرق القانون، أو مخالفة التشريع ومعايير السلوك الاخلاقي).

وعرفه صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر عام 1991 م الفساد الاداري بأنه: (سوء استخدام السلطة العامة من اجل مكسب خاص، يتحقق حينما يتقبل الموظف الرسمي رشوة أو يطلبها أو يستجديها أو يبتزها، وقد يكون ذلك مقترناً بسوء استخدامه للسلطة، حينما يقدم رجال الأعمال من القطاع الخاص الرشوة بقصد التحايل على السياسات العامة والقوانين أو اللوائح للحصول على ميزة تنافسية أو ربح أو مزايا شخصية [2].

وهناك من عرف الفساد بأنه (السلوك الذي يمارسه المسئولون في القطاع العام أو القطاع الخاص، سواء كانوا سياسيين أو موظفين مدنيين، بهدف إثراء أنفسهم أو أقربائهم بصورة غير قانونية، ومن خلل إساءة استخدام السلطة الممنوحة لهم).

*** أنواع الفساد الإداري**

للفساد الاداري والمالي أنواعاً عديدة تختلف حسب منظور الرؤية إلى الفساد، حيث يختلف الفساد من حيث الحجم إلى فساد كبير وفساد صغير، ويتنوع من حيث القطاع إلى فساد عام وفساد خاص، ويتنوع من حيث الإقليم إلى فساد دولي وفساد محلي.

[1]) الحسن حسين محمد، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011، ص78

[2]) مشار الية الحلو ماجد راغب، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 2007، ص159.

أنواع الفساد الاداري والمالي من حيث الحجم:

يتنوع الفساد الاداري والمالي حسب منظور الحجم إلى نوعين اثنين[3]:

النوع الأول: الفساد الكبير.

وهو الفساد الذي يقوم به كبار الموظفين في الدولة وذلك بغرض تحقيق مصالح مالية أو اجتماعية كبيرة، ويعد هذا النوع من أهم أنواع الفساد وأخطرها على الاطلاق ضارباً فيه بكل الدولة مبالغ مالية غاية في الضخامة، نطراً لكونه فسادا الدرجات الوظيفية العليا من الموظفين من رؤساء الدول والوزراء والمحافظين والمسؤولين الكبار في الدولة، ويختلف عن الفساد الصغير الضخامة الرشاوي المستخدمة فيه، وال يمكن أن يتم بتوريط مسؤولين في مراتب عليا، حيث يكون حجم العمليات التي تقع ضمنه كبيرة، وتخرج عن سلطة الموظفين الصغار، مثل عمليات توريد السلع والمعدات مرتفعة الثمن، ومشاريع البنية التحتية، والمعدات العسكرية، وهذا النوع من الفساد والذي يتشكل من رأس المال والسلطة أطلق عليه الفقه الغربي تسمية "جرائم الصفوة"، و"جرائم ذوي الياقات البيضاء"، وذلك نظراً أنها ترتكب من اراد ان يحتلون مكانة اجتماعية عالية، حيث يستغلون مناصبهم وسلطاتهم لخرق القوانين النافذة والتنظيمات.

النوع الثاني: الفساد الصغير.

وهو الفساد الذي يصدر من صغار الموظفين ويتمثل في شكل اداء الوظائف والخدمات الروتينية المقدمة منهم، حيث يمارس هذا الفساد من جانب فرد واحد دون أن جهود مكافحة الفساد الاداري والمالي في المملكة الاردنية الهاشمية ويكون هناك تنسيق مع الاخرين غالباً، وينتشر هذا الفساد بين الموظفين في القطاعات إلي حاجتهم الاقتصادية المادية نظرا المختلفة ويرجع ذلك لعدم حاجة ما يتقاضونه من رواتب، مما يظهر هذا الفساد في صورة تقاضي صغار الموظفين الرشوة عن أي خدمة يقدمونها للمواطنين كمقابل لتأدية هذه الخدمة بشكل سريع لتجنب ما تمر به من مراحل روتينية معقدة وطول إجراءات، أو لكونها مخالفة للنظام والقانون.

أنواع الفساد الاداري والمالي من حيث القطاع:

يتنوع الفساد الاداري والمالي حسب منظور القطاع إلى نوعين اثنين.

النوع الاول: الفساد في القطاع الحكومي.

وهو فساد مستشري ومنتشر في مفاصل أجهزة الدولة، وطال من هم بداخل السلطة ومختلف مواقع الدولة، حيث يقوم كبار القائمين على أمور الدولة بممارسة شتي أنواع الفساد، الامر الذي يمثل انحرف في سرقات إدارياً غاية في الخطورة، حيث يتم عن طر مالية وسمسرة في تجارة الأسلحة وكافة المشاريع الكبرى بالدولة بغرض تحقيق مصالح شخصية دون النظر لمصلحة الدولة وتحقيق الصلح لها[4].

النوع الثاني: فساد القطاع الخاص.

وهو الفساد المنتشر في الشركات الخاصة، حيث أشار تقرير صادر عن "منظمة ي أن الشركات الأمريكية هي

[3]) اللوزي موسى، التنمية الإدارية، دار وائل، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، .2001، ص34.

[4]) الشمري هاشم و الفتلي إيثار ، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والمالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011،ص16

أكثر الشركات التي تمارس أعمال الشفافية الدولية" إل غير مشروعة، تليها الشركات الفرنسية والصينية والألمانية، كما أشار تقرير خاص لصندوق النقد الدولي أن ما بين 08 % إلي 188 % من الأموال التي تقرضها البنوك الأمريكية للدول النامية تعود مرة أخري إلي أمريكا وسويسرا، وتودع في البنوك بحسابات شخصية لمسئولون من تلك الدول، بالإضافة إلي الإسراف الكبير في إنفاق تلك الأموال، حيث تهدر الأمم المتحدة الأمريكية وحدها ما قيمته 188 مليون دولار سنوياً في التبذير وسوء إدارة المال العام.

*** آلية الرقابة الالكترونية في مكافحة الفساد الإداري**

يساهم اعتماد ظاهرة الفساد الإداري في نشاطها الرقابي على التقنيات والتكنولوجيا الحديثة في حماية البيانات والمعلومات الإدارية من التلاعب بها، وتغييرها من طرف الموظفين واستعمالها في أغراض شخصية تتنافى مع وظائفهم، وبالتالي فإن الرقابة الالكترونية وكما تعمل باستخدام التكنولوجيات الحديثة عمى حماية البيانات والمعلومات الإدارية، فإنها تساعد أيضا عمى اكتشاف مواطن الفساد ومعاقبة المتسببين فيه.

حيث يتلازم وجود نظام الرقابة إلكترونية الفعال في الإدارات العمومية، مع سرعة إنجاز المعاملات وزيادة دقة العمال المنجزة ورفع مستوى جودتها، وفي استغلال ساعات العمل في انجاز المعاملات وبالتالي في زيادة مستوى انضباط العاملين، وفي سيولة اكتشاف الأخطاء والتجاوزات فور حدوثها وفي سرعة تصحيحيا وفي سرعة صنع القرارات ، كما تقلل من وقت انتظار طالبي الخدمة، وعمليات التلاعب وهدر المال العام والمحافظة على الموجودات والموارد المتاحة ولاستفادة منها بشكل أفضل، كما تقلل أيضا من فرص الفساد وزيادة الشفافية الموجودات والموارد المتاحة والمستفادة منها بشكل أفضل، وتقم والوضوح في العمل، وتوفير الوقت والجهد والتكلفة، كما يلي[5]:

*** الوقاية الالكترونية على الفساد الإداري**

تهدف الرقابة الكترونية إلى تنظيم العمل وتوضيح السلطات والصلاحيات والمسؤوليات، حماية الأصول الموال من الاختلاس والتلاعب، إذ يمكن برمجة رقابة إلكترونية قبلية آنية، كأن يتم وضع برمجية تتنبه المشرف في حال ولوج احد الموظفين إلى بيانات حساسة، ارم جعل الإعمال الإدارية تخضع لهيئة رقابية الكترونية قبل إن تصبح نافذة، وفي كثير من الأحيان يطلب من الموظف إثناء عملية التوظيف العديد من المعلومات، التي يمكن عن طريقها إنشاء ملف الالكتروني لطالب العمل، مثل الضمان الاجتماعي والتاريخ المهني وأرقام اتصالاته عند الطوارئ، حتى إخضاعه لاختبارات في مغارته التقنية وفق نماذج اختبارات يمكن اتخاذ القرارات الإدارية المناسبة، كالتوظيف أو التوجيه لمصالح معينة أو إخضاعه لتربص خاص أو فترة تدريب محددة أو تكوين معين وغير ذلك[6].

[5]) الراشدي سعيد علي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز المعرفة، عمان - الأردن، 2007 - 12 الشوبكي سمير، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، لأردن، 2006.

[6]) فريج غازي محمد، الإصلاح الإداري دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والنظرية الإسلامية رؤية مستقبلية لإصلاح الإدارة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2014.

كان ذلك من شانه إن يحافظ على موارد المنظمة وسير عملها والاستخدام الأمثل للموارد البشرية دون محسوبية أو محاباة.

كما تخضع بعض النظم الرقابية الموظف إلى مراقبة الكمبيوتر، ومراقبة البريد الالكتروني، ومراقبة الهاتف، وكاميرات الأمان، والتتبع الجغرافي كتتبع مركبات الخدمة التي يستخدمها الموظفين.

فالموظفين في الحكومات الإلكترونية خصائصهم تختلف تماما، حيث يطلب فيهم مؤهلات وخبرات علمية في مجال تقنية المعلومات، فلم يعد مطلوب منه أن يلم بعلوم الحاسوب بل تخصصات دقيقة مرتبطة بوضع برامج المعلوماتية وهذا سواء كان الموظف محاسبيا أو قانونيا أو هندسيا، وضرورة توظيف موظفين مختصين في الصيانة وإصلاح الأعطال الخاصة بالشبكة الإلكترونية، ومختصين في تأمين وحماية الشبكات من الاختراق والسرقة والإتلاف والتدمير. ولدرجة أصبحت بعض المؤسسات تستعين بالموظفين المفصولين عن وظائفهم في شركات،

بل وحتى الأشخاص المعروفين عنهم مهارات في اختراق شبكات المعلومات (الهاكرز) لاتقاء شرهم.

وبفضل الإدارة الإلكترونية بذلك سيتم استقطاب واختيار الموظفين بطريقة محايدة تقوم على أساس الكفاءة والخبرة دون اعتبارات شخصية. وبتوظيف المختصين اذ الطريقة سيقلل من الفساد الإداري واستهتار بعض الموظفين في عملهم لأن التوظيف يشترط الكفاءة، بل ويمكن حتى الدولة من القضاء على الفساد في المجتمع من خلال توظيف الأشخاص المعروف عنهم اختراقهم لأنظمة المعلومات وهذا باستقطابهم وجعلهمّ كما أن توظيف الأشخاص ذوي التخصص الدقيق يقلل يخدمون المصلحة العامة.

من التوظيف على أساس الولاءات العشائرية والقبيلة التي لا تراعى فيها مبدأ الكفاءة الخبرة[7].

*** الخاتمة**

خاتمة قولنا وما توصلنا إليه خلال هذا البحث هو أن الفساد الإداري حالة مرضية في الإدارة التي تنحرف عن مسارها نتيجة للمخالفات التي قد يقوم الموظف العام بخروجه عن مساره الوظيفي بما يخالف التشريعات والتنظيمات واللوائح والقيم الفردية السائدة في المجتمع وفي الإدارة، وهذا من أجل تحقيق أغراض شخصية مادية أو غير مادية غير قانونية.

*** النتائج**

وما تم التوصل إليه كذلك:-

١- هو أن للفساد الإداري بمختلف أشكاله وأنواعه نتائج وخيمة في المجتمع، خاصة مع محدودية قدرة الأساليب التقليدية القائمة في محاربته، حيث يؤدي إلى حرمان المواطن من الخدمة، كما يؤدي إلى تفشي اللاعدالة بما يفقد المواطن ثقته في الإدارة، والتي بدورها تفقد مصداقيتها وتصبح غير قادرة على تحقيق أهدافها نظرا لهدر مواردها، وإن لم يتم محاربته فإنه سيتوسع وينتشر أكثر بما يزيد من الأضرار ويوسع نطاقها لتصل حتى إلى المجتمع فيصبح الفساد جزءا من ثقافته.

[7]) قطيش عبد اللطيف، الإدارة العامة من النظرية إلى التطبيق –دراسة مقارنة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2013، ص248

٢- وتوصلنا إلى أن الفساد الإداري يظهر ويتوسع لأسباب ولمحاربته لا بد من تطبيق حلول دورها القضاء على إتاحة الأسباب دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

٣- كما توصلنا خلال بحثنا إلى أن الرقابة الإلكترونية هي أنسب الحلول في العصر الحالي في محاربة الفساد الإداري لما لها من دور بفضل التقنيات الحديثة التي تستعملها، ولا يمكن لها تأدية هذا الدور إلا بتوفير متطلبات وهذا من خلال دعم الحكومة لها واستحداث تشريعات تسهل عملية تطبيقها كآلية لمحاربة الفساد، مع ضرورة توفير الإمكانيات التقنية وكذا المادية وإن كانت ضخمة إلا أن عائدات تطبيقها تستدعي هذه التضحية، كما يتطلب الأمر من الإدارة إعادة النظر في الطرق التقليدية السائدة في الإدارة وجعلها تتناسب مع نموذج الإدارة الإلكترونية، وإعادة النظر في حقوق الموظفين وتطويرها بما يجعلهم في غنى عن اللجوء لأساليب الفساد.

٤- إن تطبيق الرقابة الإلكترونية لا يفيدنا في مجال محاربة الفساد الإداري فحسب بل يساعد في تحقيق التنمية الإدارية وتحسين مستوى الخدمات وييسط الإجراءات الإدارية، كما يدعم الاقتصاد الوطني من خلال الاعتماد على الإدارة الإلكترونية في التصدير، وما يمكن أن يحققه من تسهيل التواصل مع السوق العالمية والاستفادة من الفرص المتوفرة فيه.

٥- كما توصلنا إلى أنه وإن كان الرقابة الإلكترونية حدود في مواجهة الفساد الإداري إلا أن إبراز هذه الحدود يساعد في دفع الإدارة لتطوير أساليبها كما يشجع على التفكير في تطوير الرقابة الإلكترونية وتطوير التكنولوجيات والتقنيات المستعملة فيها وهو ما يشجع البحث العلمي من أجل تحسين الخدمة الإدارية.

*** التوصيات**

وما نوصي به خلال هذا البحث هو:-

١- أن الرقابة الالكترونية تستدعي توفير إمكانيات من أجل محاربة الفساد، وعلى الدولة توفيرها لأنه ما يضيع من مال عام جراء الفساد أكثر مما يتطلبه تطبيق الرقابة الإلكترونية.

٢- أن محاربة الفساد لا يكتفي بمجرد توفير نموذج الرقابة الإلكترونية، بل على المجتمع أن يغرس قيم لا تقبل الفساد وتحاربه.

٣- أن العنصر الأساسي في الفساد هو العنصر البشري، فالإنسان هو الذي يتجهّ بالرقابة نحو الفساد بسلوكه الذي تتسبب فيه عدة أسباب كما ذكر في الموضوع، لذلك ما نوصي به هو ضرورة الاهتمام إذا العنصر البشري وتحسين مستواه المعيشي حتى لا يلجأ للفساد، فالرقابة الإلكترونية يبقى هدف وجودها هو تحسين حياة الفرد وتحقيق رضاه.

*** المراجع**

أحمد محمد سمير، الإدارة الإلكترونية، عمان، دار المسيرة، 2009.

الأعرجي عاصم، إدارة الأزمات واتخاذ القرارات، مؤسسة حمادة للنشر والتوزيع، أربد – الأردن، 2013.

الحلو ماجد راغب، علم الإدارة العامة ومبادئ الشريعة الإسلامية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية- مصر، 2007.

الحسن حسين محمد، الإدارة الإلكترونية المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.

اللوزي موسى، التنمية الإدارية، دار وائل، عمان - الأردن، الطبعة الثانية، 2001.

المعاني أيمن عودة، الإدارة العامة الحديثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.

المفرجي عادل حرحوش وآخرون، الإدارة الإلكترونية مرتكزات فكرية ومتطلبات تأسيس عملية، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة –مصر، 2007 دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري.

النعيمي صلاح عبد القادر، الإدارة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2013.

الصيرفي محمد، الإدارة الإلكترونية، الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية - مصر،2006.

القدوة حمود، الحكومة الالكترونية والإدارة المعاصرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2009.

الراشدي سعيد علي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز المعرفة، عمان - الأردن، 2007 - 12 الشوبكي سمير، المعجم الإداري، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، لأردن، 2006.

الشمري هاشم والفتلي إيثار، الفساد الإداري والمالي وأثاره الاقتصادية والمالية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2011.

حجازي عبد الفتاح بيومي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر لجامعي، الإسكندرية- مصر، 2008.

حمدي رضا هاشم، الإصلاح الإداري، دار الراية، عمان - الأردن، 2011.

فريج غازي محمد، الإصلاح الإداري دراسة مقارنة بين الأنظمة الوضعية والنظرية الإسلامية رؤية مستقبلية لإصلاح الإدارة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت-لبنان، 2014.

قطيش عبد اللطيف، الإدارة العامة من النظرية إلى التطبيق – دراسة مقارنة-، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت- لبنان، 2013.